تحت رعاية

فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

الإعلان العربي

لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعية"

القاهرة – جمهورية مصر العربية

7 إبريل / نيسان 2016

نحن الوزراء العرب ورؤساء الوفود وممثلو وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية والصحة والشباب والرياضة والوزراء مسؤولي اللجان الوطنية العربية للتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمندوبون الدائمون لجامعة الدول العربية، المجتمعون برعاية **السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية،** في أعمال **المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، في الدول العربية (الأبعاد الاجتماعية)،** يومي 6 و 7 إبريل / نيسان 2016، في مدينة القاهرة، وبمشاركة رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتنمية المستدامة في الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وصناديق ومؤسسات التمويل العربية والدولية والمؤسسات العربية المعنية.

إذ نؤكد على ضرورة مواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة في الدول العربية، وبخاصة استمرار الاحتلال الاسرائيلي وما تواجهه بعض الدول العربية من صراعات مسلحة وآفة التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وبما يُمكّن من توفير بيئة تمكينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير الموارد اللازمة لها، وصولاً إلى تحقيق السلم والأمن الشامل، وبما يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي ويؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة المنشودة.

وإذ نشدد على محور الخطة التنموية حول السكان وحقوقهم ورفاهيتهم، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي، لاسيما في فئة الشباب والمرأة للاستفادة من فرص التحول الديموغرافي، وضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب، وإيلاء الاهتمام اللازم بقضايا المهاجرين، خاصة في ظل ازدياد أعداد النازحين القسريين بسبب النزاعات المسلحة وتزايد تدفقات الهجرة غير النظامية بما يعرض حياتهم للمخاطر والإتجار بهم، وللتغلب على التأثير السلبي لتدفقات اللجوء والنزوح على التنمية فى المنطقة، خاصة

في البلدان المستقبلة لأعداد كبيرة من اللاجئين، وكذلك على توفير الخدمات الصحية والأدوية والمستلزمات الطبية وتأهيل الفرق الطبية وخدمات التعليم، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى، بما يُمكّن هذه البلدان من تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة.

وانطلاقا مما حققته الدول العربية من انجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وإشادة بالجهود العربية للتحضير لخطة التنمية المستدامة 2030، بما في ذلك جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة والأولويات العربية الصادرة عن إعلاني عمان (مايو 2014)، وشرم الشيخ (أكتوبر 2014)، التي رحبت بهما القمة العربية في شرم الشيخ (مارس / آذار 2015)، بموجب قرارها رقم (631)، ووثيقة البحرين الصادرة عن المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (مايو 2015).

- نؤكد على ما يلي :

1- أن إنجاح خطة التنمية المستدامة يعتمد أساساً على استتباب الأمن ومكافحة الإرهاب وانتشال الشباب من براثن التطرف بجميع أشكاله.

2- أن كل دولة تتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي مع مراعاة الظروف والسياسات الوطنية واختلاف الأولويات والأدوات المتاحة لكل دولة وثقافة مجتمعها.

3- أن كل دولة تقرر سُبل إدماج خطة التنمية المستدامة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

4- أن كل دولة مسؤولة عن توفير البيانات والمعلومات الرسمية والأدلة الدقيقة والموثوقة المصنفة على أساس علمي في مجالات وأبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم نحو تنفيذ الأهداف والغايات.

5- أن تعمل الحكومات العربية والجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، في إطار من الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية الخاصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.

6- دور الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية في دعم جهود الدول العربية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مع مراعاة الاحترام الكامل لسيادة الدول الوطنية ولمختلف قيمها الدينية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية.

7- العمل على بناء مستقبل مستدام اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع ضرورة الإسراع بخطى التنمية للارتقاء بحياة الشعوب العربية، لتحتل المكان الذي يليق بها في عالمنا المعاصر.

8- عالمية وشمولية خطة التنمية المستدامة 2030، وفقاً لمبدأ الطواعية والمسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة الأعباء.

9- تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، على كافة المستويات.

10- الشعوب هي محور التنمية المستدامة، وكرامة الإنسان أمر أساسي، وفي ضوء ذلك يجب تحقيق الأهداف والغايات لجميع شرائح المجتمع مع أهمية الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب.

11- التنمية المستدامة تتطلب مشاركة هادفة ونشطة على كل الأصعدة في صنع القرار والتخطيط في سياسات وبرامج التنمية المستدامة، وتنفيذها على كافة المستويات، وشرائح المجتمع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة والضعيفة.

12- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإزالة العوائق والتحديات التي تحول دون تمكينها، ودعم مشاركتها في كافة مسارات التنمية، وحمايتها من كافة أشكال العنف ضدها وبصفة خاصة أثناء النزاعات المسلحة والحروب وظروف عدم الاستقرار واللجوء.

13- دعم جهود تمكين الأسرة العربية، وحماية الأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف الممارس ضدهم وبصفة خاصة الأطفال ضحايا الاحتلال والنزاعات المسلحة واللجوء، وجعل النهوض بهم وانفاذ حقوقهم أولوية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة بكافة أبعادها، وتأهيل الشباب وتدريبهم لمواكبة التطور والتصدي للتحديات التي تواجههم.

وبعد أن ناقشنا الأبعاد الاجتماعية للأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة وغاياتها، والتي تمس المواطن بصورة مباشرة نتطلع إلى أن تتمكن الدول العربية بحلول عام 2030 من:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع بجميع صورهما وأبعادهما حتى يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية ويحصل جميع المواطنين على احتياجاتهم من الأغذية الكافية وميسورة التكلفة .

2-تمكين الجميع من التمتع بالحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وكفالة السلامة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي، ومنح الجميع فرصاً متكافئة للحصول على التعليم الجيد.

3- تحقيق فرصة العائد الديمغرافي الناجمة عن التحولات السكانية من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تستثمر في الشباب ورأسمالهم الإنساني على صعيد المعلومات والقدرات والحقوق والخدمات ليستثمر كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانيات، والنهوض بفرص العمل المتاحة للشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة.

4-دعم وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد البنية التشريعية والأساسية اللازمة التي تمكنهم من الاندماج الكامل في المجتمع، انطلاقا من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006، وما يتصل بها من غايات في خطة 2030.

وبعد أن استمعنا وناقشنا أوراق العمل المعنية بالأبعاد الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية – الصحة – الشباب والرياضة)، وإلى مداخلات مديري الإدارات المتخصصة في القطاع الاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، وأخذًا في الاعتبار الاستراتيجيات وخطط العمل التي تم إعدادها في المجالات المتخصصة المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية، والمقرة من المجالس الوزارية العربية ومجلس وزراء الخارجية العرب والمجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة.

وإذ نرحب بتلك الجهود، فإننا نؤكد الأخذ بها في الاعتبار عند اعتماد خطط عمل تنفيذية في المجالات المتخصصة، مؤكدين على مواصلة الأمانة العامة لجامعة

الدول العربية (القطاع الاجتماعي)، جهودها مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة.

وحيث إن التنمية المستدامة تقتضي اتخاذ إجراءات عملية عاجلة، وأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة، لتحقيق الأهداف والغايات الطموحة، يتطلب تضافر وتأسيس شراكات وطنية، وتوافر البيانات والمعلومات الوطنية اللازمة، وتوفير التمويل والدعم اللازم لأجندة 2030، وتسخير العلم والتكنولوجيا.

نقر أن يتم ذلك كله ضمن الإطار والتوجهات التالية:

أولاً السياسات:

1- دمج خطة التنمية المستدامة في الخطط الوطنية للتنمية، مع ضرورة وضع استراتيجيات موجهة ومتسقة في هذا الإطار، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في تنفيذها.

2- إطلاق مشروع وطني يكفل دمج الأهداف والغايات وقياس مستويات التقدم على نحو شامل استنادا إلى المؤشرات المعتمدة من الأمم المتحدة، ووضع الآليات العملية لقياسها.

3- إطلاق حملات توعوية تدعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة تستهدف كل شرائح المجتمع بما في ذالك المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر ضعفاً.

4- الاهتمام بالتخطيط بما يدعم التماسك والاندماج والتلاحم الاجتماعي، ووضع البرامج الوطنية التي تحقق ذلك.

5- دعم الجهود الرامية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي ومواجهة الكوارث وإرساء السلام وتسوية النزاعات ومنع نشوبها، والحد من الاثار السلبية لتزايد اعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة، ومؤازرة ودعم البلدان التي ترزح تحت الاحتلال أو التي تمر بمراحل ما بعد النزاع لإرساء السلام وتثبيت دعائم الدولة، والاستفادة من خبرات المهاجرين وتحويلاتهم المالية، وتشجيعهم على الاستثمار فى الاوطان الاصلية.

ثانياً: المؤسسات:

1- تعزيز المؤسسات العامة بما يستجيب للتحديات الراهنة والمقبلة ولتحقيق خطة التنمية المستدامة ويمكنها من العمل بفاعلية وكفاءة لحصول الجميع على خدمات عالية المستوى.
2- تبني مناهج عملية تركز على تحقيق النتائج وتأخذ في الاعتبار جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما يعزز الاتساق وتقليل التجزؤ والتداخل، وبما يسهم في زيادة الفاعلية والكفاءة في عمل المؤسسات العامة.
3- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني استنادا إلى قرارات القمم العربية التنموية الثلاثة (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011، الرياض 2013)، والعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني المقر من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بموجب القرار رقم (793) الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين (شرم الشيخ 2015).

ثالثا: البيانات:

1-إدخال تطوير شامل في إدماج، وبناء ورصد المؤشرات في مناهج وآليات جمع البيانات والمعلومات وتصنفيها وتحليلها وتبادلها وإجراء تحليلات معمقة للثغرات القائمة فيها.

2-تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات عالية الجودة والموثوقية، والمصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والانتماء الجغرافي ومستوى الدخل والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

3-توفير مصادر بيانات حديثة وغير تقليدية، والاستخدام الأمثل للسجلات الإدارية وتبني تصنيفات أوسع تسمح بالكشف عن كافة أوجه التفاوت، والاستفادة من جهود المنظمات الدولية بما يخدم تنمية القدرات الوطنية في بناء مؤشرات قياسية تخدم المصالح الوطنية.

4-تشجيع إقامة شراكات وطنية بين الجهات ذات العلاقة وإنشاء شبكة جامعة لشبكات الابتكار في مجال البيانات.

رابعاً: حشد الموارد المالية:

1-اعتماد استراتيجيات وطنية لتمويل جهود التنمية المستدامة تتضمن جميع تدفقات التمويل، وضمان التحاور المستمر بين الحكومات والجهات ذات العلاقة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتوظيف كل مسارات التمويل على النحو الأمثل لخدمة التنمية المستدامة.

2-حث الدول الأعضاء على دراسة الطرق الناجحة لتمويل قطاع الصحة والرعاية الصحية الأولوية وتطبيقها.

3-الاستفادة من الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة في دعم جهود الدول العربية الرامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وزيادة فاعلية التعاون الإنمائي، وأن يستند ذلك إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في المسؤولية الوطنية.

4-التأكيد على التزام الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو، ببلوغ النسبة المتفق عليها دوليا من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وتخصيص نسبة من

الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية للدول الأقل نمواً، وضحايا الحروب والكوارث.

خامساً: العلم والتقنية:

1-اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار، لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

2-تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة وإنشاء منصات الكترونية مشتركة على المستويين الوطني والإقليمي.

3-زيادة فرص نقل المعرفة والوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في الدول الأقل نمواً.

4-تسهيل نقل التكنولوجيا الآمنة، وما يقابلها من معارف إلى الدول النامية، بناءً على شروط مواتية بما فيها الشروط الميسرة والتفضيلية.

سادساً: التعاون الإقليمي والدولي:

1-اتخاذ إجراءات إقليمية منسقة، لتفعيل التعاون الإقليمي العربي على كافة المستويات كوسيلة أساسية لخدمة التنمية المستدامة إقليمياً.

2-تعزيز التكامل العربي الاقتصادي والسعي إلى وضع مقاربة دامجة لسياسات التنمية والتجارة معاً.

3-تأسيس ودعم الآليات الإقليمية لحل النزاعات، بما يعزز السلم والأمن والاستقرار العربي.

4-تعزيز دور الأمم المتحدة الإنمائي، كداعم في مجال تنفيذ خطة 2030 في الدول العربية، بما في ذلك مجال نقل التقنية وبناء القدرات.

المتابعة والتقويم:

1- اعتماد إطار عربي للمتابعة والتقويم، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، ورصد الإنجازات التي تمت لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

2- المشاركة بشكل منتظم في المتابعة وعرض الجهود لتنفيذ خطة 2030، على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء أنشطة المتابعة والاستعراض بانتظام في مختلف المستويات.

وستسترشد عمليات المتابعة والتقويم على جميع المستويات بالمبادئ التالية:

1- تكون عملية المتابعة والتقييم طوعية، تمسك بزمامها الدول وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية وستحترم الحيز السياسي والأولويات. وانطلاقاً من أن تولي زمام الأمور عامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تستند عليها عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على أساس أن الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.

2- ضرورة رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية بما يشمل وسائل التنفيذ في البلدان كافة وعلى نحو يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط، ويراعي أبعاد التنمية المستدامة.

3- ستحدد الانجازات والتحديات والثغرات عوامل النجاح الحاسمة وستساعد الدول على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة، وتساعد أيضاً في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات بما يعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

4-سيكون الناس هم محور عملية المتابعة والتقويم، وستركز بشكل خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلفاً عن الركب.

5-ستستند عمليات المتابعة والاستعراض على تفادي الازدواجية ومراعاة الظروف والقدرات والاحتياجات الوطنية، وأن تكون قابلة للتطور مع مرور الوقت، أخذا في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة.

6-سنتوخى الدقة ونستند إلى الأدلة ونسترشد بتقييمات وبيانات قطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت، ومصنفة وتأخذ في الاعتبار موضوعات الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

دور جامعة الدول العربية في عملية الرصد والمتابعة على المستوى الإقليمي:

تعزيز دور جامعة الدول العربية كآلية إقليمية لدعم عملية التنفيذ والرصد والمتابعة، ودعوتها لإنشاء لجنة عربية للمتابعة والرصد من خلال مجالسها الوزارية ولجانها ومنظماتها المتخصصة، ترفع توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدوره يرفع ما يراه مناسباً إلى القمة العربية لأخذ قرار بالدعم السياسي اللازم، ويقترح في هذا الصدد أن تشكل اللجنة تحت مسمى "اللجنة العربية للتنمية المستدامة"، تشكل من عدد من الدول الأعضاء، أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي وتمثيل الدول الأقل نمواً لتكون هي المعنية بالأساس في إعداد التقارير اللازمة، وذلك وفقاً للتصور المرفق الذي أعده القطاع الاجتماعي، وعلى أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمهام الأمانة الفنية للجنة المشار إليها.

ختاماً:

وفي نهاية أعمالنا، نرفع نحن المشاركون في أعمال المؤتمر بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن دولنا ومنظماتنا، أسمى آيات الشكر والتقدير للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية، على رعايته لأعمال المؤتمر، التي أتت تأكيداً لدور مصر الريادي للدفع بمسيرة التنمية العربية، كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للحكومة والشعب المصري الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة.

كما نتوجه بالشكر إلى مملكة البحرين على الجهود التي بذلتها في الإعداد والتحضير والمتابعة لعقد هذا المؤتمر وذلك سعيا لاستصدار التوصيات والمقترحات الكفيلة بإنجاح الجهود العربية المشتركة، لتحقيق خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

نطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي) رفع إعلاننا هذا إلى القمة العربية القادمة لإقراره وللتوجيه بالعمل بموجبه، وذلك بناء على قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في هذا الشأن.